

تقييم الجدارة الائتمانية للعميل باستخدام التحليل المالي

20/4/2024

أولاً: مقدمة: (للاطلاع)

_ تحليل الائتمان: هو عملية تقييم للعوامل المختلفة المؤثرة على قرار منح القرض، ويسعى المصرف من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها المصرف، والتي تعوق من قدرة المنشأة على سداد القروض الممنوحة في خلال فترة مستقبلية.

_ يعتبر المركز المالي من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل. ويتم الحكم على المركز المالي للشركة طالبة القرض من خلال قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)، والميزانية العمومية للشركة، ويتم هذا الحكم عادة بواسطة تحليل النسب المالية.

ويمكن الاستفادة من البيانات المدونة بالقوائم المالية وذلك لإيجاد علاقات أو نسب بين البيانات المدونة بقائمة المركز المالي بعضها البعض، أو بين هذه البيانات وتلك المدونة بقائمة الدخل. ومن خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة لسنوات سابقة، أو بالنسب المناظرة لشركة أخرى مماثلة داخل نفس القطاع الصناعي، أو بنسب الصناعة، يمكن الحكم على الجدارة الائتمانية للشركة طالبة القرض.

وبصفة عامة فإن التحليل بالنسب المالية يجيب على العديد من الأسئلة، منها: (للاطلاع)

1. هل يمكن للشركة مقابلة التزاماتها عند استحقاقها؟
2. هل بنود المخزون والذمم متناسبة مع حجم العمليات، وهل هذه البنود سائلة فعلاً؟
3. هل رقم المبيعات الذي تحققه الشركة مرضي بالمقارنة بحجم الاستثمارات في الأصول المتداولة والسائلة؟
4. هل تحقق الشركة عائد مقبول على كل من المبيعات والأصول، وحقوق الملكية؟
5. ما هو الوضع للمركز المالي للشركة، هل يتصف بالمتانة والقوة أم بالضعف؟

ويلاحظ أن التحليل السابق يشير إلى الأوضاع المالية الماضية للشركة، ولا بد من امتداد الدراسة إلى الوضع المستقبلي للأرباح ومدى تطورها بالأخذ بالاعتبار ظروف المنافسة، أوضاع الطلب والعرض، الظروف المستقبلية للصناعة، جوانب القوة والضعف المتوقعة، مدى كفاءة الجهاز الإنتاجي.....الخ.

ويمكن تصنيف النسب المالية إلى المجموعات الرئيسية الآتية، والتي تساعد في التعرف على درجة متانة المركز

المالي للشركة: (مطلوب)

1. السيولة: وتقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها.
2. النشاط (معدل الدوران): تقيس كفاءة استخدام إدارة الشركة لأصول هذه الشركة.
3. الرفع المالي: توضح تركيب الهيكل التمويلي الخاص بالشركة.
4. الربحية: تقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح (القدرة الكسبية للشركة).

مثال عملي:

قائمة المركز المالي لشركة صناعية عن عام 2023: (القيمة بالآلاف الليرات السورية)

الأصول	الخصوم وحقوق الملكية
الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
100 نقدية	300 أوراق دفع
50 أوراق مالية متداولة	750 قروض قصيرة الأجل
750 أوراق القبض	1050 إجمالي الخصوم المتداولة
750 مخزون سلمي	750 قروض طويلة الأجل
1650 إجمالي الأصول المتداولة	1500 حقوق الملكية
1650 صافي الأصول الثابتة	-
3300 إجمالي الأصول	3300 إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

قبل تحليل القوائم المالية للشركة، نشير إلى أن: التحليل المالي يمكن من تقويم الأداء المالي للشركة، من خلال المقارنة بين نسب الشركة، ونسب الشركات المنافسة، وقد تتم المقارنة بين نسب الشركة على مدار عدة سنوات.

1. نسب السيولة: تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسارة في القيمة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{1650}{1050} = 1.57 \text{ مرة.}$$

توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن فيه تغطية الالتزامات الجارية بوساطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.

بمقارنة هذه النسبة بالمعيار الصناعي (النسب المرجعية للصناعة) والتي تعادل 2.00 نلاحظ أنها أقل منه.

وبالتالي هذا يعني عدم قدرة الشركة على أداء الالتزامات الجارية بالمقارنة بمتوسط الشركات التي تنتمي للصناعة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{900}{1050} = 0.86$$

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من دون اللجوء إلى بيع المخزون. وهذه النسبة منخفضة وأقل من المعيار الصناعي 1.14.

أي أن الشركة لا تستطيع أن تسدد خصومها المتداولة إلا إذا باعت جزء من المخزون السلعي.

2. نسب الرفع المالي والتغطية: توضح هذه النسبة مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي

مصدره القروض المختلفة.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100 = \frac{3300}{1800} = 54.5\%$$

يتضح أن المقرضين قد ساهموا بأكثر من نصف الهيكل المالي للشركة، وهذا يشكل خطر على الدائنين. وسوف تجد الشركة صعوبة كبيرة في الاقتراض إذا لم تقم بزيادة حجم أموال الملكية.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد}}{\text{الفوائد}} = \frac{120}{546} = 4.55 \text{ مرة}$$

علماً أن النسبة المعيارية 12.13. وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع على مقابلة الفوائد المستحقة عليه.

وهذا يعني أن أعباء الفائدة تتم تغطيتها 4.55 مرة من المشروعات الأخرى في الصناعة التي تغطي الفائدة 12.13 مرة (النسبة المرجعية) في المتوسط.

وهذا يؤكد النتيجة السابقة التي تم التوصل إليها في نسبة المديونية، وهي أن الشركة يتوقع أن تواجه بعض الصعوبات إذا ما حاولت اقتراض أموال إضافية.

3. نسب النشاط (معدلات الدوران): توضح هذه النسبة مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتاحة لديه.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}} = \frac{750}{5400} = 7.2 \text{ مرة}$$

تعتبر هذه النسبة قريبة من متوسط الصناعة 8 مرة، أي أن الشركة لا تحتفظ بمخزون لا داعي له.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}} = \frac{3300}{5400} = 1.64 \text{ مرة}$$

تعتبر هذه النسبة أقل من النسبة المرجعية للصناعة 2 مرة، أي أن الشركة لا تحقق مبيعات تتناسب مع حجم الاستثمارات في المشروع.

4. نسب الربحية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الأصول}) * 100 = \frac{3300}{222} = 6.73\%$$

أي أن كل وحدة نقدية مستثمرة في أصول الشركة تحقق ربحاً صافياً قدره 0.067 وحدة نقدية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) * 100 = \frac{1500}{222} = 14.8\%$$

أي أن العائد على كل وحدة نقدية من حقوق الملكية يعادل 0.148 وحدة نقدية.